تحليل سياسة التطوع والعمل الإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة ودوره في تعزيز التنمية المستدامة

منى جواد سلمان

خبير التميز والتطوير المؤسسي
مركز المعالي للاستشارات والدراسات الإدارية
الشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة

الملخص

يهدف ملخص السياسات إلى تحليل سياسة التطوع والعمل الإنساني وتأثيره على تعزيز التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتكمن الأهمية في تسليط الضوء على جهود حكومة دولة الإمارات وأنشطتها في تمكين الشباب للتعامل مع المتغيرات التي أفرزتها العولمة، ودعم الجهات الخيرية والتطوعية، من خلال صياغة التشريعات والاستراتيجيات والسياسات الاجتماعية الملاءمة لجعل التطوع والعمل الإنساني ممارسة حياتية في الدولة. وقد أوجدت النتائج التحليلية، أن دولة الإمارات تعد من أكثر دول العالم مشاركةً في الأعمال التطوعية والإنسانية، حيث حققت الريادة وحافظت على المرتبة الأولى عالميًا كأكبر مانح للمساعدات الإنمائية الرسمية على مدى أكثر من خمس أعوام متتالية، قياسًا بدخلها القومي الإجمالي. وأن هناك جهود ومبادرات استثنائية على جميع المستويات لتعزيز مفهوم العمل التطوعي والإنساني. كما وجدت النتائج علاقة إيجابية بين السياسات التي تضعها الدولة وتوجيه دفة العمل التطوعي، بينها وبين تزايد حجم المتطوعين في المبادرات المحلية بين كلا الجنسين، وارتفاع إحصائيات الأعمال التطوعية والإنسانية؛ ما ينعكس إيجابًا على تعزيز التنمية المستدامة ويحافظ على مكانة الدولة عالميًا.

واختتم الملخص بعدد من التوصيات، من أبرزها: توفير مصادر ومعلومات مكثفة حول سياسة العمل التطوعي والإنساني في دولة الإمارات لكافة فئات المجتمع، ووضع تشريعات واضحة ومحددة لضمان حقوق الأطراف المعنية بعملية التطوع، وتوسعة حملات توجيه الشباب الإماراتي للانخراط أكثر في الأعمال الإنسانية والتطوعية والتضحية والإيثار وتعزيز روح العمل الإنساني، وإعداد ورش تدريبية وتثقيفية لرفع نسبة المتطوعين، وورش توعية لأولياء الأمور، وتوسعة قاعدة الحلقات الشبابية المشاركة في صنع القرار لصياغة سياسات فعالة للعمل التطوعي والإنساني، وتفعيل دور المرأة في الأعمال الإنسانية بكافة صورها وأشكالها، وأخيرًا التركيز على فئة الناشئة في العمل التطوعي، وعمل دراسات مستقبلية لقياس أبرز العوامل التي تساعد على تفعيل سياسة العمل التطوعي والإنساني إيجابيًا لتعزيز التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: *التطوع، العمل الإنساني، تحليل السياسات، دولة الإمارات العربية المتحدة، التنمية المستدامة.*

المقدمة

يمثل الإنسان المحور الرئيس في عمليات التنمية المستدامة التي تعني بالتحسين المستمر لتحقيق مستويات الرفاه الاجتماعي، والرعاية الصحية، والتعليم لشرائح المجتمع كلّها. ويركز مفهوم التنمية المستدامة على تطوير الثروات والموارد، لصالح الإنسان، أو إعادة تصنيعها، مع المحافظة على بيئة نظيفة وصالحة للأجيال المستقبلية. ولعل التعريف الأكثر شهرة للتنمية ينص: «هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها» (الهيتي، 2014: 14)، مما يعني أن عملية التنمية المستدامة تهدف أولًا وأخيرا إلى توفير نمط حياة للأفراد باستثمار الثروات والموارد الطبيعية وحمايتها من الاستنزاف. وقد دعت كافة المنظمات حول العالم، وخاصة في الدول النامية، إلى تعزيز

* تم استلام البحث في يناير 2021، وقبل للنشر في أبريل 2021، وتم نشره في يونيو 2023.
إشراف د. عبد العزيز استيتيه، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية.

© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2023، ص ص 303- 312، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2021.56833.1033

التنمية المستدامة التي تعد محور اهتمام جميع الدول في الوقت الحالي؛ ومن هذه المنظمات: منظمة التعاون الاقتصادي (OECD)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وحماية البيئة (Morris & Ashby, 2020) ،(UNEP). وجامعة الملك عبد العزيز والهيئات المختصة بالموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، والمؤتمرات الدولية والعالمية للاستدامة.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد تجذرت فيها مفاهيم التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية، منذ قيام دولة الإمارات عام 1971 من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة التي وضعها الآباء المؤسسون، وجهودهم في دفع عجلة التنمية من خلال تفعيل العمل التطوعي بين أفراد المجتمع. انطلاقاً من النهج الذي أرسى قواعده القائد المؤسس، المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، في تقديم كافة أشكال المساعدة للشعوب الفقيرة والمحتاجة ومساعدتها في تلبية احتياجاتها ومتطلباتها، وسارت على النهج ذاته القيادة الرشيدة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد، حكام الإمارات. الأمر الذي وضعها مبكرًا على خريطة التنمية المستدامة، ورسخت هذه الممارسات، لتصبح الإمارات أنموذجًا يحتذى به ليس في المنطقة فحسب وإنما على مستوى دول العالم.

وقد كان المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، من أكثر زعماء العالم حصولًا على أوسمة وشهادات في مجال المحافظة على البيئة ومنها: جائزة رجل البيئة والإنماء عام 1993. وفي الآونة الأخيرة، كثفت الدولة اهتمامها بالعمل التطوعي كأداة رئيسة لنجاح مسيرة التنمية في الدولة، ووضعت تشريعًا وقانونًا لتعزيز مبادرات التطوع على جميع المستويات الفردية والمؤسسية، وفي تصريح لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، عن تشجيع وتعزيز مبادرات وسياسات العمل التطوعي والعمل الإنساني في الدولة؛ والتي تعكس إيجابيًا على تعزيز التنمية المستدامة. صرح سموه عن اعتماد (10) مبادرات تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية لعام الخير، ما يعكس جهود الدولة في دعم العمل التطوعي، وتشجيع الشباب على المبادرات الإنسانية. وقال سموه «نهدف لاستدامة الخير في الإمارات عبر (5) تشريعات جديدة وخطتين وطنيتين طويلتي الأمد و(10) أنظمة مستدامة في مجالات التطوع ومسئولية الشركات وتعزيز دور المؤسسات الإنسانية». وجاء هذه الدراسة لتحليل سياسة التطوع والعمل الإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة، كإحدى السياسات الاجتماعية التي تحقق الرفاه الاجتماعي في الدولة. وتهدف إلى:

- إيجاد تأثير سياسة التطوع والعمل الإنساني على تعزيز التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تسليط الضوء على جهود حكومة دولة الإمارات وأنشطتها في تمكين الشباب للتعامل مع المتغيرات التي أفرزتها العولمة ودعم الجهات الخيرية والتطوعية.
- بيان أهمية التطوع وتدريب وتأهيل المتطوعين لخدمة المجتمع

الإطار النظري وتحليل الممارسات المحلية والعالمية في العمل التطوعي

العمل التطوعي والإنساني

يشكل العمل التطوعي البنية الأساسية في تطور المجتمع وارتقائه، ويساعد على الترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع. ويرتكز المبدأ الأساسي لسلوك التطوع على الرغبة الذاتية للأفراد في تقديم المعونة أو المشورة بمختلف أشكالها المعرفية والمهارية والعينية والمادية، إلى من هم بحاجة إليها، سواء طُلبت منهم أم لم تُطلب. فسلوك التطوع نزعة ذاتية تنبع من حب الخير، والتعاطف الداخلي للفرد مع المواقف المختلفة في الحياة. ولا يشترط فيها مذهب محدد أو عِرق أو حزب سياسي أو طائفة مجتمعية، حيث يرتبط بسلوك وقيم "الإنسانية" في المجتمعات.

يعرف التطوُّع على أنه "ظاهرة اجتماعية وجدت منذ بِدْءِ الخلق، وتتضمَّن جهودًا إنسانية تُبذَل من أفراد المجتمع، بصورة فردية أو جماعية، وتعتمد على الرغبة والدافع الذاتي سواء أكان هذا الدافع شعوريًا أم لا شعوريًا. ويراها ظاهرة مهمة للدلالة على حيوية الناس وإيجابيتهم، ولذلك فهو يُؤخَذ مؤشِّرًا للحكم على مدى تقدُّم الشعوب والمجتمعات". (الهطالي، 2010، ص23) ويرى «المنصوري» أنَّ المتطوعين هم أشخاص نذروا أنفسهم وأموالهم وأرواحهم لمساعدة

الآخرين، باختيارهم؛ بهدف خدمة المجتمع الذي يعيشون فيه. ويرى أنها وسيلة لراحة النفس والشعور بالاعتزاز والثقة عند المتطوع (المنصوري، 2015). أما «روبي» فيرى أن التطوع جهدًا إراديًا يقوم به الفرد عن طريق تقديم فكره أو وقته أو خبرته بدافع مساعده مجتمعه دون انتظار لعائد مادي. وللتطوع جذور قديمة وأشكال متنوعة تبدأ من أنشطة تطوعية على المستوى الفردي لأنشطة من خلال منظمات وجمعيات أهلية. ومع هذا التنوع في أشكال التطوع وأنواعه إلا أنه يمكننا أن نتفق على معايير عامة لمفهوم التطوع (روبي، 2013). أما العامر فيذكر أنَّ العمل التطوعي هو إرادة الشعب في التغيير الإيجابي والسعي للتقدم وازدهار الدولة، وتشير إلى مبادرات لحل المعوقات والأزمات التي تواجهها الدولة، والمساعدة في وضع حلول مجدية لهذه المشكلات. فهي علاقة ديناميكية وحيوية بين المواطن وأفراد مجتمعه (العامر، 2004؛ Caillouet, et al., 2021؛ Morris & Ashby, 2020).

وبحسب ما ورد في التعريفات، نجد أن التطوع فرديًا كان أو جماعيًا، والمتطوعين أفرادًا وجماعات وهيئات ومنظمات دولية وعالمية، تتخذ أشكال جمعيات النفع العام وخدمة المجتمع المدني؛ جميعها تنصب حول مفهوم العمل طواعية، بلا مقابل، لتحقيق السعادة وراحة الذات. ومن هنا نلاحظ إزياد الحملات التطوعية وارتفاع حجم الأعمال الخيرية في العالم حيث تعد مقياسًا لتقدم الدول وازدهارها. ويمكن تصنيف أبعاد العمل التطوعي، على النحو الآتي: أفراد يقدمون خدمة تطوعية لأفراد - أفراد يقدمون خدمة تطوعية لجماعة أو مؤسسات - جماعة تقدم خدمات تطوعية لأفراد - جماعة تقدم خدمة تطوعية لجماعات أو مؤسسات. بينما تختلف مجالات العمل التطوعي، حسب رغبة وميول المتطوعين، والحاجة لها، سواء في حال استقرار الوضع الاجتماعي والسياسي للدولة، أو في حال الكوارث والحروب السياسية، فإنها غالبًا تنصب في مجال البيئة، والصحة والأمن والسلامة والرياضة، والتعليم والعمل الاجتماعي والثقافي والتراثي (Fernandez, et، al, 2006؛ Paret، et al., 2021).

امتداد سلوك التطوع عبر الأزمان

حقيقة، إن سلوك التطوع لا يرتبط بتاريخ قوم، أو حقبة من الزمان، ولا يوجد له دولة، أو شعب، أو جماعة وطائفة، حيث عُرف التطوع كسلوك تعايش وتعاون بين الناس مذ أن خلق الله تعالى البشرية. فالحاجة الإنسانية بين أفراد المجتمع، تحتم وجود علاقات متبادلة لخدمة المجتمع. "وتطورت هذه الممارسة الإنسانية تبعاً لتطور الإنسانية وما رافقتها من مشكلات تطلب من الإنسان أن يبادر طوعاً لتقديم ما بوسعه من خدمات لأخيه الإنسان من أجل التغلب على الصعاب والمشكلات المتزايدة" (الجحني، علي بن فايز،2014: 7؛ Yarris, Garcia-Millan, Schmidt-Murillo, 2020).

وقد جاء الإسلام لتحديد معالم التعايش والتعامل بين الناس، وأرسى نهجًا واضحًا لتعزيز العمل التطوعي، ولنا في القرآن الكريم وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم شواهد كثيرة تدعو إلى عمل الخير والتطوع وتنفيس كرب المؤمنين، "وضرب لنا مثلاً لمعنى التطوع فقد شارك صلى الله عليه وسلم قبل بعثته في ما يسمى بحلف الفضول الذي يمكن أن نصفه بلسان العصر (منظمة أو هيئة حقوقية أو جمعية إصلاح) إيمانا منه صلى الله عليه وسلم بجدوى التضامن والتآزر، وضرورة التطوع في نصرة المظلوم، وإيثارا للمشاركة العامة مع الآخرين" (المنصوري، أحمد، 2015). "وعد العمل التطوعي في ظل النظام الإسلامي إحدى الشعائر الإيمانية التي لا تكمل إنسانية الإنسان بدونها" (الجحني، علي بن فايز، 2014: 7) فأصبح العمل التطوعي عند العرب والمسلمين قيمة وشيمة من شيم الرجال، حيث يفزعون لتقديم العون والمساعدة بدوافع وقيم الألفة والترابط المجتمعي.

العمل التطوعي والتنمية المستدامة

مما لا شك فيه أن التنمية في أية مجالٍ لها تعبر عن فعلٍ مطور يقوم به إنسان، والتطوع يعبر – كما ذكرنا أعلاه - عن فعلٍ ينبع من ذات الإنسان، وكلاهما يشيران إلى رغبة ذاتية في تحسين الإنسان لوضعه الحالي لوضع أفضل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والبيئية. ما يعني أن التنمية المستدامة تقوم على الجهد البشري؛ ونجاح خطط أي دولة في مجالات التنمية المستدامة، يعتمد على جهودها في حشد المتطوعين وغرس مفاهيم العمل التطوعي لرفاه المجتمع.

عرّف تقرير "برونتلاند" الصادر عن اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987، التنمية المستدامة "أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتهم" (سيو بالعربي:

مايو2015) وتشمل في مفهوما استمرارية النهوض بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية في المجتمعات. وعرّفتها جامعة الملك عبد العزيز - وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي - (2006) التنمية المستدامة، إنها قدرة الأفراد الحاليين على العمل لتلبية احتياجاتهم الحالية مع أخذهم بعين الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة، وذلك بعدم استهلاك الكم الكبير من الثروات والمصادر الطبيعية، والمبادرة على المحافظة عليها بأقصى طاقاتهم.

الاتجاهات العالمية للعمل التطوعي

اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منذ 1970 برنامجًا للمتطوعين، كجهاز مساعد للأمم المتحدة، والذراع التطوعي لمنظومة الأمم المتحدة، واعتبر يوم الخامس من ديسمبر في كل عام، يوماً للتطوع والمتطوعين، ويهدف البرنامج إلى تشجيع المساهمات التطوعية، وزيادة الاهتمام العالمي بثقافة العمل التطوعي، وذلك من خلال مكاتبه الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، وبنوك التنمية والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمعات المحلية في كافة أنحاء العالم، حيث يركز على التنمية المستدامة. ينتمي للبرنامج أكثر من 4000 متطوع من أكثر من 140 جنسية على مستوى العالم، من فئة التخصصات المرموقة وبمستويات رفيعة من المؤهلات العلمية والخبرة والحافز لخدمة الآخرين. يعملون كأخصائيين وطنيين متطوعين في بلدانهم، يقدمون خبراتهم في 115 مجال، منها: الصحة، التعليم، الزراعة، التقنية والتكنولوجيا، الشئون الاجتماعية، التدريب والتمكين، الإغاثة الإنسانية، ورعاية المنكوبين.. إلخ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، تاريخ الزيارة: أكتوبر، 2020).

الشكل 1 أبعاد التنمية البشرية

كما توجد هيئات دولية ومحلية، غير ربحية، وجمعيات للإغاثة الإنسانية على مستوى العالم والوطن العربي، تنشط حركة التطوع بهدف جمع التبرعات والمساعدات الإنسانية وتقديمها لضحايا الحروب والدول المنكوبة، مثل: اللجنة الدولية الصليب الأحمر ومكاتبها في العالم (الهلال الأحمر) الذي تأسس في جنيف منذ قرن من الزمان في 1864، كمنظمة مستقلة ومحايدة تقوم بمهام الحماية الإنسانية وتقديم المساعدة لضحايا الحرب والعنف المسلح. واتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي التي مارست أنشطتها في إطار العمل التطوعي كهيئة إغاثة إنسانية عام 1992، ومقرها إسطنبول، وغيرها. (Nesbit, Brudney, 2013) ويوضح الشكل (1) أبعاد التنمية البشرية كما حددها تقرير التنمية البشرية (2015) ، حيث تقوم التنمية المستدامة على عدة خيارات والتي تؤكد على أن الحياة والعمل لا تقل أهمية عن الاقتصاد، فالعمل يلعب دوراً مهماً في حياة الأفراد ويشكل الحيز الأكبر من اهتماماتهم. وبحسب تقرير التنمية البشرية (2015) أنه من بين 7.3 مليار شخص في العالم، هناك 3.2 مليار شخص يعمل في الوظائف المختلفة، بينما الآخرون يعملون في الوظائف التطوعية أو الخدمية أو الرعائية، وهناك فئة على الاستعداد للمشاركة في الأعمال التطوعية (Caillouet et al., 2021).

أما "العمل التطوعي بوجه عام يوجه الطاقات المهدرة ويسخرها لخدمة البناء والتنمية الاقتصادية من خلال المؤسسات والمنظمات الخيرية ؛ لذا حرَصت الدُّوَلُ المتقدِّمة على ترسيخ مفهوم العمل التطوُّعي، والحثِّ عليه بين جميع الفئات والشَّرائحِ الاجتماعية المختلفةِ، بمختلف أشكاله، وخلق المناخ الملائم لتشجيعِ كلِّ الأفراد للعطاءِ والإبداعِ، وتخصيصِ إدارة عامَّةٍ متخصِّصةٍ لتحديد المجالات التي يمكِنُ من خلالِها التطوُّعُ والإبداع، وخلق الحوافز المادية والمعنوية؛ لرفع نسبة المتطوعين في شتَّى المجالات" (مجلة أمل وألم: تاريخ الزيارة أكتوبر 2017 ؛ Urrea, Yoo, 2021 ؛ Dollery, Kinoshita, Amazaki, 2020).

تشير الدراسات إلى أن الدول المتقدمة تعزز طاقات مواطنيها للمساهمة في المسيرة التنموية من خلال تفعيل قنوات العمل التطوعي، والعمل في مؤسسات النفع العام (المؤسسات اللاربحية)، على سبيل المثال: معدل ساعات

التطوع المبذول في الولايات المتحدة الأمريكية يوازي عمل تسعة ملايين موظف، ويُقدر مجموع الوقت الذي تم التطوع به في إحدى السنوات ما قيمته 176 بليون دولار. وبلغت موارد إحدى منظمات التطوع الأمريكية منظمة المتطوعين الأمريكيين 532 مليون دولار أمريكي. وتوجد بها أكثر من مليون ونصف المليون مؤسسة خيرية غير ربحية، ويبلغ عدد الذين ينخرطون في أعمال تطوعية، نحوا من ثلاثة وتسعين مليون متطوع، أي قرابة (30%) من السكان، وهم يقدمون نحوا من عشرين مليار ساعة عمل سنويا، وتستقبل المؤسسات الخيرية سنويا من الأموال ما يزيد على مائتي مليار دولار أمريكي. وفي بريطانيا أكثر من عشرين مليون شخص من البالغين يمارسون نشاطًا تطوعيا منظما كل عام، وتبلغ ساعات العمل التطوعي الرسمي نحوا من تسعين مليون ساعة عمل كل أسبوع، وتقدر القيمة الاقتصادية للتطوع الرسمي بأربعين مليار جنيه إسترليني سنويا. وتشير الإحصاءات إلى أن نحوا من (45%) من الألمان ممن تجاوزوا الخامسة عشرة ينخرطون في أعمال تطوعية، كما تشير أيضاً إلى أن في ألمانيا تسعمائة اتحاد ومنظمة شبابية، ينتظم فيها حوالي ربع سكان ألمانيا، وتساعد على تجنيد آلاف الشباب للعمل الخيري. كما تذكر بعض الدراسات أن في ولاية (نيوجرسي) وحدها أكثر من (270 ألف) موظف يعملون في المؤسسات اللاربحية، وهذا العدد يفوق العاملين في أي قطاع من قطاعات الأعمال، مثل قطاع البناء والنقل، والقطاع المالي، وهم يعبرون عبر (25000) مؤسسة خيرية، وغير ربحية. مجلة أمل وألم: تاريخ الزيارة أكتوبر 2017؛ (Nesbit, Brudney, 2013; Fleischmann, L. & Steinhilper, 2017).

سياسات التطوع والعمل الإنساني في حكومة دولة الإمارات

العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، يعد جزءً من النسيج الثقافي والاجتماعي الذي قامت عليه الدولة منذ أن تأسست في 1971 على يد بانيها ومؤسسها - طيب الله ثراه - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي أوجد منافذ العمل التطوعي بين أفراد المجتمع الداخلي وفي سياسته الخارجية مع الدول المجاورة والعالمية، وفق الأعراف والأسس الدولية للعمل التطوعي، من خلال دعم مكاتب التطوع في الدولة، واستحداث المبادرات ذات الطابع الإنساني والخيري، بصرف النظر عن الاختلاف العرقي والديني والسياسي. وقد سار على نهجه وسياسته، صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة - حفظه الله - في دعم سياسة التطوع، والتأكيد على تطبيق القيم الدينية والوطنية والإنسانية لدعم العطاء والخير على المستوى المحلي والعالمي، حتى صارت دولة الإمارات الأولى عالميًا كأكبر مانح للمساعدات الإنمائية الرسمية، مقارنة بدخلها القومي الإجمالي لعدة أعوام متتالية، وفق ما جاء في تقرير لجنة المساعدات الإنمائية «DAC» التابعة لمنظمة الاقتصاد والتنمية «OECD»، محققة بذلك قفزة تاريخية في مجال منح المساعدات الخارجية. حيث يتكون قطاع المساعدات الخارجية الإماراتية من أكثر (30) جهة مانحة ومؤسسة خيرية تقدم مساعدات تنموية وإنسانية خارجية، بالإضافة للجهات الحكومية. منها: (مؤسسة دبي العطاء/ مؤسسة زايد للأعمال الإنسانية/ مؤسسة خليفة بن زايد للأعمال الإنسانية/ الهلال الأحمر/ نور دبي وغيرها... إلخ).

من جهة أخرى، تتَّجه سياسة دولة الإمارات نحو نشر ثقافة العمل التطوعي لتعزيز التنمية المستدامة، وبناء مستقبل أفضل للأجيال الجديدة، وتحقيق رؤيتها (أن نكون الأفضل بحلول 2021)، لتساهم بفاعلية في تحقيق مؤشراتها الوطنية والعالمية، وإيجاد حلول واقعية ومفيدة لتلبية احتياجات الأفراد من خلال مشاركة الجهات القائمة على الأعمال التطوعية والإنسانية في الدولة؛ في رسم خطط المبادرات التطوعية. حيث تشكل القوانين والتشريعات إطارًا قانونيًا لكل البرامج والأنشطة المحلية التي يجب أن يعمل بها لتحقيق التوازن بين المتطلبات التنموية والمحافظة على الموارد الطبيعية، وفي هذا السياق أصدرت الدولة عددًا من القوانين والتشريعات. كما تعمل حكومة دولة الإمارات على عقد جلسات العصف الذهني، والتشاور والتحاور بين المؤسسات الخيرية والإنسانية والقائمين عليها والأفراد والشباب، لتوليد الأفكار المبتكرة بمشاركة الفكر الشبابي، ورفع توصيات تضمن نجاح الأعمال التطوعية وتطويرها، حيث تعد الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ما أهَّلها لتكون الأولى عربيًا في مؤشر رأس المال البشري العالمي 2017. (الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، 2017).

وفي ديسمبر 2016، أعلنت الدولة عن مبادرة (عام الخير) بهدف غرس مفاهيم التطوع وعمل الخير، وتوعية المجتمع بأهمية المسئولية المجتمعية، حيث يتناغم عام الخير بما نصت عليه الأجندة الوطنية في الإمارات، بتمكين علاقات الأفراد فيما بينهم بالتراحم والتواصل على فعل الخير، والمضي قدمًا بما جاء به الآباء المؤسسون، في محورين:

"متحدون في المصير" و"متحدون في المسئولية"، والتأكيد على بناء مجتمع متلاحم ومترابط ومحافظ على هويته، والتشديد على بقاء دولة الإمارات العربية المتحدة الأكثر عطاءً عالميًا؛ لذا صاغت الدولة سياسات توجيهية شاملة لتعزيز التنمية المستدامة وتنسيق الجهود المبذولة في العمل التطوعي والإنساني، وتوسعة هذه الأعمال، وتشجيع القطاع الخاص للانخراط والاندماج في الأعمال التطوعية، إضافة إلى نشر حملات توعوية للأفراد بأهمية العمل الإنساني والتطوعي من خلال تفعيل دور الإعلام في دعم هذا الفكر المتحضر ونشره (البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، 2017).

كما أطلقت الدولة مبادرات استثنائية لدعم العمل التطوعي، محليًا وعالميًا، منها على سبيل المثال: إطلاق المنصة الوطنية للتطوّع في (14) مجالًا مجتمعيًا وإنسانيًا، وهي تمثِّل أحد أهم محاور عام الخير، وتستهدف (200) ألف متطوع. وقد سجل موقع هيئة تنمية المجتمع (83) ألف متطوع خلال الأسبوع الأول من إطلاق المنصة، بنسبة زيادة عدد المتطوعين بلغت 451% عن الربع الأول لعام 2017. (صحيفة الإمارات اليوم 2017)، وتم تدشين مؤسسة الإمارات للشباب التي تعمل على حشد جهود الشباب للمساهمة في اكتشاف الأبعاد الكاملة لإمكانية تقديم قيم وخدمات اجتماعية وخيرية وتطوعية في (6) مجالات، منها: تكاتف، وساند، وكفاءات، وبالعلوم نفكر، ومبادرة مليون مبرمج عربي التي تهدف إلى رسم مستقبل مشرق مستدام في مجال التكنولوجيا وصناعة واقع مستدام لشباب الوطن العربي متمكنًا من أدوات المستقبل، والمبادرة المشتركة بين وزارتي التربية والتعليم وتنمية المجتمع (علّم لأجل الإمارات) التي تستهدف فئة التربويين والإداريين المتقاعدين للاستفادة من خبراتهم في مجال التعليم، مبادرة صناع الأمل وتهدف إلى تعزيز العمل التطوعي في الوطن العربي بتكريم جنود الخير المجهولين الذين يعملون من أجل صالح الإنسانية، حيث استقطبت ما يزيد على (65) ألف مشاركة من (22) بلدًا عربيًا، مبادرة دبي العطاء لتعزيز فرص حصول الأطفال في البلدان النامية على التعليم الأساسي السليم، التي غطت ما يزيد على (8) مليون طفل من (31) بلدًا ناميًا وتدريب ما يزيد على (23) ألف معلم ومعلمة. إلخ. ولتشجيع نجاح المبادرات التطوعية ودعمها، وتحفيز أفراد المجتمع والجهات تعمل الدولة على تكريم المتطوعين، أفرادًا وفرق عمل ومؤسسات، وتطلق جوائز تحفيزية وتقديرية في هذا المجال، منها: جائزة الشارقة للعمل التطوعي - التي تعد أول جائزة وضعت في هذا المجال في 2001 -، جائزة المرأة الإماراتية المتميزة في الخير والعطاء، جائزة التربوي المبادر، وسام أوائل الإمارات، جائزة الإمارات للسيدات (الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، 2017).

من خلال العرض، تتضح الجهود الكبيرة التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز مفهوم العمل التطوعي والإنساني، وتتضح العلاقة بين توجهات الدولة وسياساتها نحو العمل التطوعي، وبين انتشار ثقافة التطوع في المجتمع وارتفاع عدد المتطوعين، ما ينعكس إيجابًا على تعزيز التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المعوقات التي تواجه التطوع والعمل الإنساني في دولة الإمارات

على الصعيد المحلي، تبذل حكومة دولة الإمارات جهودًا مكثفة لنشر ثقافة العمل التطوعي والإنساني بين أفراد المجتمع بالتعاون مع المؤسسات التطوعية والخيرية في الدولة، وتطرح مبادرات استثنائية، كما سبق أن ذكرنا. بينما ترى لوتاه، أنه بالرغم من الجهود العالمية والدولية للتشجيع على العمل التطوعي إلا أن بعضًا من فئة الشباب يصعب استقطابه للعمل التطوعي، وأشارت لوتاه إلى التركيز على نشر ثقافة الأعمال التطوعية لدى الناشئة (لوتاه، 2014). كما تعترض الدولة معوقات ومحددات تمنعها من تقديم المعونة بالشكل الأمثل على المستوى العالمي، ففي عام 2015 اشتركت دولة الإمارات العربية المتحدة في "المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا" والتي تهدف إلى معرفة المعوقات التي تعيق عمل المؤسسات الخيرية والإنسانية، وتحد من العمل التطوعي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وانتهت في تحديد هذه المعوقات نذكرها على سبيل المثال لا الحصر (القمة العالمية للعمل الإنساني، 2015):

- وجود صراعات في بعض البلدان العربية تعيق عملية إيصال المساعدات الإنسانية للأفراد المتضررة أو المحتاجة، حيث لا تستطيع المنظمات والجهات الخيرية المرسلة من شتى بقاع الأرض إلى حماية نفسها من الاعتداءات المتواصلة عليها من قبل الجهات الضالة في تلك الدول، وبذلك لا تتمكن أساسًا من حماية المعونات وإيصالها.
- عدم احترام مبادئ العمل التطوعي والإنساني لدى بعض المؤسسات الخيرية، وبالتالي ترفض تلك المؤسسات وصول المساعدات لبعض البلدان لأسباب دينية وسياسية. فواحدة من أبرز المبادئ الإنسانية في سياسة العمل التطوعي هو عدم الاكتراث للانتماء السياسي والديني للأفراد سواء المتطوعين أو متلقي المساعدة.

- ضعف الاستعداد للمخاطر والكوارث الفجائية لدى بعض جهات التطوع أو حملات الإغاثة، وبالتالي تحول دون نجاح العمل التطوعي.
- عدم التنسيق الكافي بين المعونات الدولية والإقليمية والمحلية، لما له من أهمية في معرفة دور كل جهة في تلبية احتياجات الأفراد المتضررة أو المحتاجة.

التوصيات

- توفير مصادر ومعلومات مكثفة حول سياسة العمل التطوعي والإنساني في دولة الإمارات، ويمكن صياغة هذه المصادر والمعلومات على شكل مواد إخبارية وإعلانية بهدف الوصول لكافة شرائح المجتمع.
- وضع تشريعات واضحة ومحددة لضمان حقوق المتطوعين والأطراف المعنية بالعمل المقدم، خلال تأدية واجب التطوع، وبعد الانتهاء منه.
- توسعة حملات توجيه الشباب الإماراتي للانخراط في الأعمال الإنسانية والتطوعية، والتضحية والإيثار، بعمل ورش تدريبية وتثقيفية؛ لرفع نسبة المتطوعين، وتعميم برامج وأنشطة العمل التطوعي والأعمال الإنسانية، وأهميتها لبناء مجتمع متكامل ومتراحم ومترابط ثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا، مما يضمن المضي قدمًا في تقدم الدولة وازدهارها وتحقيق رؤيتها.
- عمل دورات تثقيفية للآباء والأمهات بأهمية حضور أبنائهم للورش التعريفية والتدريبية عن التطوع والعمل الإنساني، وإشراكهم في الأعمال التطوعية، لما له من أثر على تطوير شخصيات الأبناء وصقلها من جهة، وعلى تشكيل بنية أساسية في تماسك المجتمع من جهة أخرى.
- توسعة قاعدة الحلقات الشبابية المشاركة في صنع القرار لصياغة سياسات فعالة للعمل التطوعي والإنساني.
- تفعيل دور المرأة وتمكينها من المشاركة في عملية صنع القرار لصياغة سياسات العمل التطوعي، والتركيز على فئة الناشئة، من خلال الأنشطة المدرسية والتعليمية.
- عمل دراسات مستقبلية وإحصائية لقياس أبرز العوامل التي تساعد على تفعيل سياسة العمل التطوعي والإنساني إيجابًا لتعزيز التنمية المستدامة في دولة الإمارات.

الخاتمة

في نهاية ملخص السياسات هذا، التي أخذنا في رحلة إلى تحليل سياسة التطوع والعمل الإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأثره على التنمية المستدامة، نختتم بما يؤكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة غدت أنموذجًا يحتذى به في صياغة السياسات الاجتماعية لمواجهة المتغيرات العالمية ومواكبتها بما يحقق الرفاه الاجتماعي، ووضعت التشريعات والقوانين المسيّرة للعمل الاجتماعي بإشراك المعنيين من أفراد ومؤسسات. وأن للدولة جهودًا حثيثة في مجال نشر سياسات التطوع والعمل الإنساني، الذي يعكس بدوره رقي المجتمع وتقدّمه، وتمكين الشباب لمواجه المتغيرات التي أفرزتها العولمة والانفتاح العالمي؛ لإيمانها الشديد بأهمية المواطن الإماراتي، ورغبتها في تنمية قدراته نحو الاتجاه الصحيح؛ ليعود بالخير والنفع على نفسه ووطنه وعلى المجتمع المحلي والخارجي؛ وذلك ضمن الأطر والأسس والمعايير الدولية للتنمية البشرية والمستدامة التي تصدر عن الأمم المتحدة، وتتمثل في تحسين وتطوير طاقات الأفراد في المجتمعات، وتلبية احتياجاتهم بما يضمن صياغة سياسات فعالة للتنمية.

وإن الدولة نجحت في مواكبة التوجهات العالمية نحو العمل الإنساني، وتصدرت لعامين متتاليين كأكبر مانح للمساعدات الإنسانية، وحققت إنجازات على المستوى الإقليمي والعالمي في مجال المساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان، بصياغة سياسات وتشريعات ساهمت في تعزيز التنمية المستدامة المتوازنة، وإبراز مكانة الدولة إقليميًا وعالميًا، والتي تعتمد بصورة كبيرة على الجهود التطوعية والإنسانية للمجتمع الداخلي وأفراده. وليس ذلك فحسب؛ بل قدمت مبادرات عالمية تشجع الأفراد على المستوى العالمي للمشاركة في الأعمال التطوعية والإنسانية، ودعمت ذلك بطرح جوائز مالية كبيرة لتحفيز المتميزين وتكريمهم، وتعزيز روح التعاون والتكافل وتضافر جهود العالم للمضي قدمًا نحو مستقبل مشرق مستدام.

المراجع

أولًا - مراجع باللغة العربية:

- البوابة الرسمية لحكومة الإمارات. (2018). تم الحصول على المعلومات من (www.government.ae) في أكتوبر، 2019.
- الجحني، علي بن فائز. (2014). ***لمحات في العمل التطوعي وأبعاده الأمنية الواقع والمأمول في المجتمع العربي***، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، نسخة إلكترونية.
- السروجي، طلعت مصطفى. (2004). ***السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة***. القاهرة: دار الفكر العربي
- الصاوي، علي. (1993). «التنظيمات غير الحكومة والتحول الديموقراطي في الوطن العربي»، ***مجلة شئون عربية***، 1 (75)، ص ص 1-100.
- العامر، عثمان بن صالح . (2004). ***ثقافة التطوع لدى الشباب السعودي: دراسة ميدانية***. الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، كلية الدراسات الإسلامية.
- القمة العالمية للعمل الإنساني. (2015). *التحليل التحضيري لأصحاب المصلحة المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا*، إسطنبول. تم الحصول على المعلومات من (www.agendaforhumanity.org) في أكتوبر، 2019.
- المنصوري، أحمد يوسف. (2015). ***العمل التطوعي في حياتنا.*** أبو ظبي: وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع.
- الهطالي، صالح بن مطر. (2010). ***العمل التطوعي خطوات عملية لنهضة الأمة***. نسخة إلكترونية.
- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن. (2009). ***التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا***. النسخة الورقية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- بالحاج، صالح. (2015). ***تحليل السياسات العامة***. الجزء الأول، الجزائر: بن مرابط.
- بركات، وجدي محمد. (2005). «تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر»، ***المؤتمر العلمي الثامن عشر عن الخدمة الاجتماعية وقضايا الإصلاح في المجتمع العربي المعاصر***. جامعة في حلوان، القاهرة، في 16-2005/3/17، ص ص 1-60.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2015). ***تقرير التنمية البشرية***. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (التنمية في كل عمل) نسخة إلكترونية - المكتبة البريطانية ومكتبة الكونغرس.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية. (2014). تم الحصول على المعلومات من (www.arabstates.undp.org) في أكتوبر،2019.
- حمدان، سعيد بن سعيد ناصر. (2010). ***دور العوامل الاجتماعية والثقافية في المشاركة التطوعية للشباب السعودي: رؤية اجتماعية ودراسة تحليلية***. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
- حيدر، محمد بكار. (2002). «تمويل العمل الخيري العربي المعاصر ومؤسساته»، ***مؤتمر الخير العربي*** الثالث، 22-24 يونيو 2002، 1-10.
- روبي، هشام. (2013). ***التطوع وإدارة المتطوعين***. نسخة إلكترونية.
- صحيفة الإمارات اليوم. (2020). تم الحصول على المعلومات من (www.emaratalyoum.com) في أكتوبر، 2020.
- صحيفة البيان. (2012). تم الحصول على المعلومات من (www.albayan.ae) في أكتوبر، 2019.
- عام الخير. (2017). تم الحصول على المعلومات من الموقع الإلكتروني لعام الخير (https://www.giving.ae/) في تاريخ أكتوبر، 2019.
- لوتاه، مريم سلطان. (2014). «العلاقة بين ثقافة التطوع وتعزيز قيم المشاركة لدى الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة»، ***مجلة الشؤون الاجتماعية***، العدد (124).

- مجلة أمل وألم. (2015). تم الحصول على المعلومات من (www.hope-oman.net) في أكتوبر، 2019.
- مجلة بيئة المدن الإلكترونية. (2016). تم الحصول على المعلومات من (www.envirocitiesmag.com) في أكتوبر، 2019.
- وكالة أنباء الإمارات. (2017). تم الحصول على المعلومات من (wam.ae/ar) في سبتمبر، 2019.
- الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية. (2017). ***الدليل الاسترشادي للتطوع في بيئة العمل للجهات الحكومية***. أبو ظبي: الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Caillouet, O. C.; Williams, J.; Atwood, S. & Benge, M. (2021). "Fundamentals of volunteer orientation", ***EDIS***, 2021 (1).
- Dollery, B.; Kinoshita, Y. & Yamazaki, K. (2020). "Humanitarian co-production in local government: The case of natural disaster volunteering in Japan", ***Local Government Studies***, 46 (6), 959-978.
- Fernandez, L. S.; Barbera, J. A. & Van Dorp, J. R. (2006). "Strategies for managing volunteers during incident response: A systems approach", ***Homeland Security Affairs***, 2 (3).
- Fleischmann, L. & Steinhilper, E. (2017). "The myth of apolitical volunteering for refugees: German welcome culture and a new dispositif of helping", ***Social Inclusion***, 5 (3), 17-27.
- Morris, J. & Ashby, L. (2020). "Evaluating a statewide 4-H volunteer structure for protection and ease", ***Journal of Youth Development***, 15 (4), 190-201.
- Nesbit, R. & Brudney, J. L. (2013). "Projections and policies for volunteer programs: The implications of the Serve America Act for volunteer diversity and management", ***Nonprofit Management and Leadership***, 24 (1), 3-21.
- Paret, K. E.; Mayorga, M. E. & Lodree, E. J. (2021). "Assigning spontaneous volunteers to relief efforts under uncertainty in task demand and volunteer availability", ***Omega***, 99, 102-228.
- Urrea, G. & Yoo, E. (2021). ***The role of volunteer experience on performance on online volunteering platforms***, Available at SSRN 3784152.
- Yarris, K. E.; Garcia-Millan, B. & Schmidt-Murillo, K. (2020). "Motivations to help: Local volunteer humanitarians in US refugee resettlement", ***Journal of Refugee Studies***, 33 (2), 437-459.

Analyzing Volunteering and Humanitarian Work Policy In the United Arab Emirates and its Role in Promoting Sustainable Development

Muna Jawad Salman
Excellence and Institutional Development Expert
Al-Maali Center for Consulting and Management Studies
United Arab Emirates
mona.allawati@gmail.com

ABSTRACT

The policy brief aims to analyze volunteering and humanitarian action policy and its impact on promoting sustainable development in the United Arab Emirates. Its importance lies in shedding light on the efforts and activities of the UAE government to empower youth to deal with the changes brought about by globalization, and to support charitable and volunteer bodies, by drafting appropriate legislation, strategies and social policies to make volunteering and humanitarian work a life practice in the country. The analytical results revealed that the UAE is one of most involved countries in volunteer and humanitarian work, as it achieved a leading position and maintained the first place in the world as the largest donor of official development assistance for more than five consecutive years. In addition, there are exceptional efforts and initiatives at all levels to promote the concept of voluntary and humanitarian work. The results also found a positive relationship between the policies set by the government and directing the volunteer work, between it and the increase in the number of volunteers in local initiatives between both genders, and the high statistics of voluntary and humanitarian work. which is positively reflected in promoting sustainable development and preserving the country's position globally.

The summary concluded with a number of recommendations, the most prominent of which are: Providing extensive resources and information on volunteer and humanitarian work policy in the UAE for all segments of society, setting clear and specific legislations to guarantee the rights of the parties involved in the volunteering process, and expanding campaigns directing Emirati youth to engage more in humanitarian, volunteer, sacrifice, and altruistic work and promoting the spirit of humanitarian work, preparing training and educational workshops to raise the percentage of volunteers, and awareness-raising workshops for parents, expanding the base of youth circles participating in decision-making to formulate effective policies for volunteering and humanitarian work, activating the role of women in humanitarian work in all its forms, and finally focusing on the emerging category of volunteer work and conducting prospective studies to measure the most important factors that help activate the voluntary and humanitarian policy positively to promote sustainable development.

Keywords: *Volunteering, Humanitarian work, Policies analysis, United Arab Emirates, Sustainable development.*